



المملكة المغربية

وزارة الاقتصاد والمالية

ميزانية المواطن

دليل المواطن لقانون المالية لسنة 2012



ميزانية المواطن

دليل المواطن لقانون المالية لسنة 2012



كلمة وزير الاقتصاد والمالية السيد نزار بركة

يحظى قانون المالية بتتبع واهتمام متناميين من طرف المواطنين نظرا للانعكاسات المباشرة لما يتضمنه من إجراءات على ظروف عيشهم في جوانبها الاقتصادية والمالية والاجتماعية والمجالية. كما أن الدستور الجديد الذي صادق عليه الشعب المغربي في يوليوز الماضي جاء لترسيخ ترسانة من الحقوق والحريات في مقدمتها الحق في الولوج إلى المعلومة.

وفي هذا الإطار ولتعزيز آليات التواصل مع المواطنين وتكريس مبادئ الشفافية المتعارف عليها دوليا، تصدر وزارة الاقتصاد والمالية لأول مرة ميزانية المواطن للعام 2012.

وتهدف هذه الوثيقة إلى تقديم ملخص مبسط لأهم الأرقام الواردة في مشروع قانون المالية لسنة 2012، يتعرف من خلاله المواطنون على كيفية توزيع النفقات المخصصة لتمويل الخدمات العمومية كالصحة والتعليم والعدل وكذا المداخيل المحصلة من مختلف المصادر بالإضافة إلى مؤشرات الاستقرار والأداء المالي كعجز الميزانية ومستوى الدين العمومي.

وإذا كان المغرب ينضم هذه السنة لنادي الدول التي تصدر ميزانية المواطن، فإن وزارة الاقتصاد والمالية المغربية عازمة كل العزم على مواصلة إصدار هذه الوثيقة سنويا لتكريس المجهودات المبذولة خلال السنوات الأخيرة لتعزيز شفافية الميزانية التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية لمشروع القانون التنظيمي للمالية الذي من المنتظر أن تتم المصادقة عليه والشروع في تنزيل مضامينه خلال سنة 2012.

1 - تعريف « ميزانية المواطن »

تعتبر « ميزانية المواطن » وثيقة مبسطة للميزانية العامة حيث تلخص أهم الأرقام الواردة في هذه الميزانية وبالتالي تمكن المواطن من التعرف على كيفية توزيع النفقات بغرض تمويل الخدمات العمومية وكذا المداخيل المحصلة من مختلف المصادر.

وتروم هذه الوثيقة كذلك تمكين المواطنين من متابعة الإنفاق الحكومي والإطلاع على عجز الميزانية ومستوى الدين العمومي وتطور مؤشرات الاستقرار والأداء المالي بالمغرب.

2 - مضمون ميزانية المواطن

تتضمن ميزانية المواطن جردا للأهداف الأساسية والنفقات والمداخيل العمومية مع التركيز على القطاعات التي تهتم المواطنين كالخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم وسكن وغيرها من الخدمات العمومية، بالإضافة إلى عرض معطيات مرقمة حول الدين العمومي ومكوناته.

3 - مفهوم الميزانية

تشكل الميزانية أهم أداة بيد الحكومة لبلوغ أهدافها التنموية وتعكس أساسا :

- السياسة الاقتصادية والاجتماعية المنتهجة ؛
- الأولويات المقررة من خلال الاعتمادات المرصودة ؛



• المجهود المالي للدولة في تدبير الشأن العام و تنفيذ السياسات القطاعية.

ويجدر بالذكر أن قانون المالية يتوقع لكل سنة مالية، مجموع موارد وتكاليف الدولة و يقيمها وينص عليها ويأذن بها ضمن توازن اقتصادي ومالي يحدده القانون المذكور.

4 - مراحل إعداد الميزانية



5 - مكونات الميزانية

الحسابات الخصوصية للخزينة	مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الميزانية العامة	
<ul style="list-style-type: none"> • صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ؛ • صندوق التضامن للسكنى. 	<ul style="list-style-type: none"> • المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية ؛ • مديرية النقل عبر الطرق والسلامة الطرقية. 	<ul style="list-style-type: none"> • المحاكم المالية ؛ • البرلمان ؛ • الوزارات. 	نماذج
<ul style="list-style-type: none"> • الأتاوات ؛ • رسوم شبه ضريبية ؛ • استرجاع أقساط القروض والتسيقات. 	<ul style="list-style-type: none"> • إعانات الدولة ؛ • مداخيل الاستغلال ؛ • مداخيل الاستثمار. 	<ul style="list-style-type: none"> • موارد ضريبية (الضريبة على الدخل، الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة) ؛ • موارد غير ضريبية (عائدات الاحتكارات والاستغلالات ومنح الامتياز والتوظيفات المالية وعائدات أملاك الدولة) ؛ • مداخيل القروض (داخلية وخارجية). 	الموارد
<ul style="list-style-type: none"> • قروض وتسيقات ؛ • نفقات نهائية. 	<ul style="list-style-type: none"> • مداخيل الاستغلال ؛ • مداخيل الاستثمار. 	<ul style="list-style-type: none"> • نفقات التسيير ؛ • نفقات الاستثمار ؛ • نفقات الدين. 	النفقات

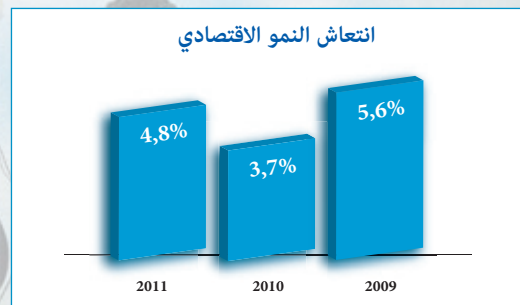
6 - سياق إعداد قانون المالية لسنة 2012

السياق الدولي

- استمرار عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي ؛
- مراجعة توقعات النمو خاصة بمنطقة الأورو ؛
- تراجع نمو التجارة العالمية.

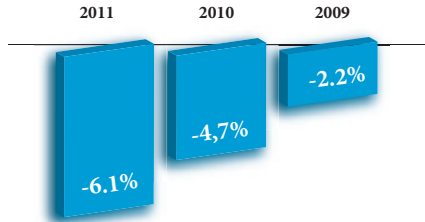
معدل النمو			نسبة إلى الناتج المحلي
2012	2011	2010	
3,3	3,8	5,2	العالم
-0,5	1,6	1,9	منطقة الأورو
3,2	3,1	4,3	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

السياق الوطني : تطور أهم المؤشرات الاقتصادية

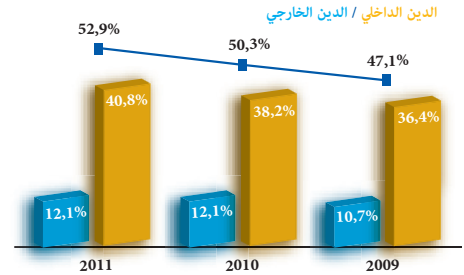


في المقابل، أثر الوضع الدولي على التوازنات الماكرواقتصادية والمالية، كما انعكس تأخر التساقطات المطرية على الناتج الداخلي الفلاحي.

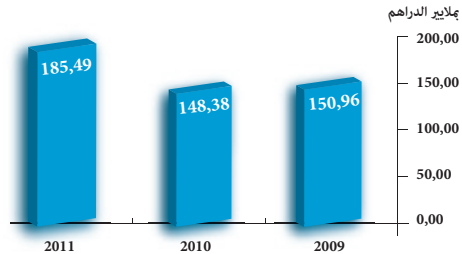
عجز الميزانية



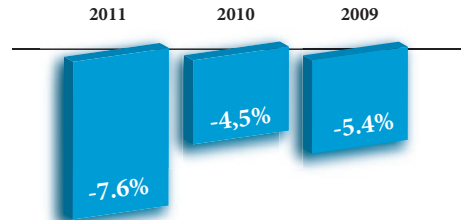
مديونية الخزينة



عجز الميزان التجاري



عجز الحساب الجاري



7 - أهداف قانون المالية لسنة 2012



أولا :

تعزيز دولة القانون وتدعيم مبادئ وآليات الحكامة الجيدة.



ثانيا :

توطيد أسس نمو قوي ومستدام واستعادة التوازنات الماكرو-اقتصادية.



ثالثا :

ضمان ولوج عادل للمواطنين للخدمات الأساسية وترسيخ مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص.

8 - الملامح الأساسية لقانون المالية لسنة 2012

النفقات و الموارد

الموارد	النفقات	فائض النفقات على الموارد
314,51 مليار درهم	346,77 مليار درهم	32,26 مليار درهم

الفرضيات المعتمدة لإعداد ميزانية 2012

نسبة التضخم		نسبة النمو	
2,5%		3,4%	
سعر الصرف (دولار/ درهم)	متوسط سعر البترول	الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي	القيمة المضافة الفلاحية
8,2	100 دولار للبرميل	4,6%	-6%



9 - توزيع نفقات الميزانية العامة



10 - البعد الاجتماعي لقانون المالية لسنة 2012

خدمات التربية والتعليم : 51 مليار درهم

- افتتاح 290 مؤسسة مدرسية جديدة ؛
- بناء 112 داخلية جديدة ؛
- إنجاز 5 مؤسسات جديدة للتعليم العالي ؛
- رفع عدد طلبة التعليم العالي الجامعي إلى 400.000 طالب ؛
- زيادة قيمة المنحة الدراسية بـ200 درهم شهريا بالنسبة لطلبة الإجازة و300 درهم بالنسبة لطلبة الماستر والدكتوراه بكلفة إجمالية تقدر 300 مليون درهم ؛
- رفع عدد المستفيدين من المنحة الدراسية من 112.582 مستفيد برسم السنة الجامعية 2007-2008 إلى 177.000 مستفيد برسم سنة 2011-2012 أي بزيادة قدرها 57%.



الخدمات الصحية : 12 مليار درهم

- تحسين المؤشرات الصحية الوطنية خاصة منها المتعلقة بصحة الأم والطفل ؛



- مواصلة تأهيل المستشفيات وتكثيف البرامج الصحية لمكافحة الأمراض المزمنة ؛
- إحداث مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية.



التنمية الاجتماعية

- تخصيص مبلغ 637 مليون درهم لفائدة قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية ؛
- مواصلة الإستراتيجية الوطنية 2010-2020 المتعلقة بتنمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ودعم ومواكبة التعاونيات المحدثة.

السكن : 3 مليار درهم

- مواصلة إنجاز برامج مدن بدون صفيح ومحاربة السكن غير اللائق خاصة بمدينة الدار البيضاء ؛
- التأهيل الحضري على مستوى مدن طنجة وتطوان وفاس وبنكريف ووجدة وقلعة السراغنة والناظور ؛
- بناء المدن والمراكز الحضرية الجديدة خاصة بكل من الخياطة بنواحي الدار البيضاء والشرفات بالقرب من طنجة ؛



- تشجيع الكراء الاجتماعي لتمكين المواطنين من الاستفادة من سكن لائق بثمن لا يتجاوز 1.200 درهم شهريا ؛
- اعتماد تدابير تحفيزية لتشجيع السكن الضعيف التكلفة.



الجالية المغربية المقيمة بالخارج : 429 مليون درهم

- تعزيز التدابير والإجراءات لاستكمال سياسة عمومية فاعلة ومتناسقة لتدبير شؤون وقضايا مواطني المهجر.

الثقافة والشباب والرياضة : 2,23 مليار درهم

- تخصيص مبلغ 1,66 مليار درهم لفائدة قطاع الشباب والرياضة ؛
- مواصلة تطوير شبكة البنيات الرياضية وإنجاز 125 ناديا سوسيو-رياضيا للقرب ؛
- مواصلة برامج المخيمات الصيفية لفائدة 300.000 مستفيد وتأهيل وتجهيز دور الشباب ؛



- تخصيص مبلغ 574 مليون درهم لفائدة قطاع الثقافة ؛
- استكمال أشغال إنجاز المتحف الوطني للفنون المعاصرة والمعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص ومواصلة إحداث مُركّبات ثقافية محلية وتقديم الدعم للأنشطة الثقافية والفنية.

إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي : 2,5 مليار درهم

وسيتم تمويله أساسا من خلال :

- مساهمة من أجل دعم التماسك الاجتماعي برسم سنة 2012 تتحملها الشركات على أساس مبلغ الربح الصافي

المصرح به برسم الضريبة على الشركات لسنة 2012، وفق النسب التالية :

* 1,5% ابتداء من 50 مليون درهم إلى أقل من 100 مليون درهم ؛

* 2,5% ابتداء من 100 وما فوق.

- حصيلة الزيادة بنسبة 1,6% في ضريبة الاستهلاك الداخلي المطبقة على التبغ.

وسيخصص هذا الصندوق أساسا لـ :

- المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بنظام المساعدة الطبية الذي سيشمل حوالي 8,5 مليون مواطنة ومواطن من الشرائح المعوزة ؛
- استهداف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة ؛
- تقديم الدعم النقدي المباشر لفائدة تـمدرس أبناء الأسر الفقيرة ولمحاربة الهدر المدرسي.

دعم التشغيل : تدابير تحفيزية للدولة لتشجيع إدماج حاملي الشهادات



- رصد مبلغ 1 مليار درهم لفائدة صندوق دعم تشغيل الشباب ؛

- مساهمة الدولة بمبلغ 25.000 درهم لتحمل نفقات التكوين وتقديم منحة التدريب عن كل حامل لشهادة الإجازة يستفيد من عقد التكوين من أجل الإدماج ؛

- تحمل الدولة للاشتراكات في الصندوق

الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة حاملي الشهادات خلال السنة الأولى لعقد الشغل ؛

- مواصلة برامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي" ؛

- مجهود إرادي للدولة من خلال إحداث 26.204 منصب مالي، 45% منها مخصصة للقطاعات الاجتماعية.

العالم القروي والمناطق الجبلية

- تخصيص مبلغ 1 مليار درهم لفائدة صندوق التنمية القروية وتوسيع اختصاصاته لتشمل برامج تنمية المناطق الجبلية ؛





- تقوية البنيات التحتية وتكثيف إنجاز الطرق والمسالك القروية لفك العزلة عن المناطق النائية (2,6 مليار درهم) ؛
- بناء 153 مؤسسة تعليمية جديدة بالعالم القروي ؛
- تحسين الولوج إلى الكهرباء (1,4 مليار درهم) ؛
- التزويد بالماء الصالح للشرب (1,2 مليار درهم).

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية - المرحلة الثانية - : 2,3 مليار درهم



- تعميم برامج المبادرة لتشمل 701 جماعة قروية و530 حيا حضريا مهما تابعا للمدن والمراكز الحضرية ؛
- الشروع في إنجاز برنامج للتأهيل الترابي لفائدة 3.300 دوار يعاني من العزلة، تابع لـ22 إقليما.

دعم القدرة الشرائية للمواطنين



- دعم أسعار المواد الأساسية عبر تخصيص 46,53 مليار درهم؛
- تفعيل نتائج الحوار الاجتماعي لسنة 2011 التي رصد لها غلاف مالي يناهز 13,2 مليار درهم؛
- التحكم في نسبة التضخم في حدود 2,5%.



11 - تكثيف الاستثمار العمومي

رفع الاستثمار العمومي بـ 21 مليار درهم ليبلغ 188,3 مليار درهم قصد مواصلة إنجاز الأوراش الكبرى المهيكلة وتسريع وتيرة إنجاز الإستراتيجيات القطاعية، وإنعاش التصدير وتنويع الأسواق.

المشاريع الكبرى للبنات التحتية

مجال الطرق والطرق السيارة

- مواصلة البرنامج التكميلي للطرق السيارة الذي يهدف إلى إنجاز 383 كلم؛
- مواصلة إنجاز برنامج الطرق السريعة على مسافة 1068 كلم.

مجال السكك الحديدية

- انطلاق أشغال القطار الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدارالبيضاء و مواصلة تحديث الشبكة السككية.

مجال الموانئ

- مواصلة إنجاز الميناء الثاني للحاويات للمركب المينائي طنجة المتوسط؛
- متابعة أشغال إنجاز ميناء آسفي؛
- توسعة موانئ طرفاية والداخلة وبوجدور.





مجال السدود

- متابعة إنجاز 13 سدا كبيرا و20 سدا صغيرا ؛
- برمجة إنجاز سد جديد « خروب » بإقليم طنجة بقدرة استيعابية تصل إلى 200 مليون متر مكعب.

نموذج من الأوراش الكبرى المهيكلة

مشروع ميناء طنجة المتوسطي

متابعة أشغال إنجاز ميناء طنجة المتوسطي II الذي يقع على الضفة الغربية لميناء طنجة المتوسطي I، وسيتمكن من رفع سعة المركب ب5 ملايين حاوية لتصل إلى 8 ملايين.

تبلغ تكلفة هذا المشروع 13,5 مليار درهم منها 8,9 مليار درهم بالنسبة للشطر الأول الذي يهتم منشآت الوقاية ورصيف يبلغ طوله 1200 متر بطاقة استيعابية سنوية تصل إلى مليوني حاوية.

ويرمي الشطر الثاني من هذا المشروع إلى إنجاز رصيف ثاني يبلغ طوله 1600 متر وذو طاقة استيعابية سنوية تصل إلى 3 ملايين حاوية.

ويجدر بالذكر إلى أن الدولة تساهم في تمويل الشطر الأول من هذا المشروع بمبلغ ملياري درهم.





الاستراتيجيات القطاعية

الاستراتيجية الجديدة لتنمية وإنعاش

الصادرات : 0,5 مليار درهم

- دعم وتنويع الأنشطة الترويجية ؛
- وضع آليات لدعم القدرات التصديرية للشركات المغربية ؛
- تنويع الأسواق مع التركيز على إفريقيا ؛
- تقوية آليات اليقظة الإستراتيجية.

الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي : 1,1 مليار درهم

- مواصلة إنجاز 8 أقطاب صناعية مندمجة ؛
- إنجاز معاهد مختصة في تسيير المقاولات والصناعات
- المرتبطة بمهن المغرب الجديدة بكل من الدار البيضاء وفاس والقنيطرة وطنجة.

إستراتيجية اليوتيس : 0,6 مليار درهم

- تفعيل المخطط الوطني لمراقبة جودة الأسماك والحد من الصيد غير المرخص ؛
- إنجاز نقطة التفريغ المهيئة للنهوض بالصيد الساحلي والتقليدي
- ب « إنوارن » بإقليم الحسيمة ؛

- وتهيئة ثلاث نقط للتفريغ بكل من «سيدي بولفضايل» و «أكلو» بتيزنيت و «مولاي بوسلهام» بالقنيطرة ؛
- انطلاق أشغال إنجاز قريتين للصيادين بكل من «بدوزة» بالجديدة و «الكدية» ب «واد إيكم».

مخطط «المغرب الأخضر» : 8 مليار درهم

- إنجاز 280 مشروعا تدخل ضمن الفلاحة التضامنية لفائدة 87.000 مستفيد ؛
- إنجاز القطبين الفلاحيين بكل من مكناس تافيلالت والمنطقة الشرقية، والشروع في إنجاز ثلاثة أقطاب فلاحية جديدة بكل من تادلة ومراكش وأكادير ؛
- تطوير الري وتهيئة المجال الفلاحي والقروي والمناطق المخصصة للرعي.

رؤية 2020 لقطاع السياحة : 500 مليون درهم

- استكمال مشاريع المخطط الأزرق خاصة منها محطات السعيدية وليوكسوس وموكادور والشواطئ البيضاء ؛
- مواصلة برنامج تثمين السياحة ذات القيمة المضافة العالية ؛
- مواصلة مخطط بلادي عبر فتح محطة سياحية ب « إمي ودار » بأكادير.





رؤية 2015 لقطاع الصناعة التقليدية : 300 مليون درهم

- إنجاز 12 قرية للصناعة التقليدية ومُرَكَّب للصناعة التقليدية بشيشاوة ؛
- تهيئة 17 مُرَكَّباً خاصاً بالصناعة التقليدية بكل من أزرو وطنجة وأبي الجعد وسط الدار البيضاء والصويرة وأزيلال ومكناس وتزنيث وسلا وأزمور وورزازات والسامرة وخريبكة والعيون وكلميم وأصيلة ؛
- مواصلة مواكبة الفاعلين المرجعيين.

مجال الطاقة : 11 مليار درهم

- مواصلة المخطط الوطني للنجاعة الطاقية ؛
- تنمية الطاقات المتجددة عبر إنجاز مركب الطاقة الشمسية لورزازات (500 ميغاواط خلال سنة 2015) ؛
- تسريع وتيرة إنجاز ستة مواقع للطاقة الريحية (870 ميغاواط) بكل من جبل خلادي وتازة والحومة وأخفنيير وطرفاية والواد.





مخطط المغرب الرقمي 2013 : 5,2 مليار درهم خلال الفترة 2009-2013

- تجهيز وربط المؤسسات التعليمية بالإنترنت ؛
- تحسين خدمات «الحكومة الإلكترونية»؛
- مساندة المقاولات الصغرى والمتوسطة لتمكينها من الولوج إلى المعلومات.

12 - المداخل المرتقبة

أهم الإعفاءات الضريبية (-)

- إعفاء كل مشترك لا يتعدى استهلاكه من الكهرباء 200 كيلواط في الشهر من رسم النهوض بالفضاء السمعي البصري الوطني ؛
- الإعفاء من الضريبة على الشركات أو الضريبة على الدخل بالنسبة للدخول المتأتية من كراء المساكن الاجتماعية أو المترتبة عن زائد القيمة المحقق عند بيع المساكن المذكورة بعد فوات 8 سنوات ؛
- إعفاء الجوائز الأدبية والفنية التي لا يفوق مبلغها 100.000 درهم من الضريبة على الدخل ؛
- إعفاء الربح المتعلق بتفويت عقارات لا تتجاوز قيمتها 100.000 درهم عوض 60.000 درهم سابقا ؛
- حذف إلزامية القيام بالإجراءات الخاصة بالاستفادة من الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الأجهزة الخاصة الموجهة أساسا لذوي الاحتياجات الخاصة ؛
- تمديد الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة بالنسبة للعمليات التي تقوم بها جمعيات السلفات الصغرى إلى غاية 31 ديسمبر 2012.

أهم الزيادات الضريبية (+) (ذات طابع تضامني)

- رفع تعريف الضريبة المطبقة على العربات ذات القيمة المرتفعة والقوة الجبائية التي تساوي أو تفوق 11 حصانا ؛
- رفع الرسم المفروض على الإسمنت إلى 0,15 درهم / كلغ ؛
- رفع مقدار الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبق على السجائر وبعض منتجات التبغ المصنع على التوالي بنسبة 1,6% و 5,6% تخصص حصيلتها لفائدة صندوق دعم التماسك الاجتماعي.

المداخيل الجبائية : 170,68 مليار درهم منها على الخصوص :

- الضريبة على الدخل : 28,96 مليار درهم ؛ الضريبة على الشركات : 41,54 مليار درهم ؛ الضريبة على القيمة المضافة : 53,46 مليار درهم ؛ الضريبة الداخلية على الاستهلاك : 22,17 مليار درهم ؛ الرسوم الجمركية : 9,89 مليار درهم ؛ رسوم التسجيل والتنبر : 11,75 مليار درهم.

المداخيل غير الجبائية : 19,58 مليار درهم

- حصيلة الاحتكارات والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة 11,38 مليار درهم منها : 4 مليار درهم برسم الأرباح الآتية من شركة المجمع الشريف للفوسفات و 2,14 مليار درهم برسم أرباح شركة إتصالات المغرب.
- حصيلة تفويت مساهمات الدولة : 3,2 مليار درهم
- موارد مختلفة : 5 مليار درهم.

مجموع مداخيل الميزانية العامة : 190,26 مليار درهم

